العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على البلدان العربية

أ.العيدي خليفة
أستاذ مساعد -أ-بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة بومرداس

مقدمة

شهد العقد الأخير من القرن العشرين الكثير من التطورات والتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، ففي المجال السياسي نجد العالم أصبح أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد انهيار النظام الاشتراكي الذي كان يتزعمه الاتحاد السوفييتي سابقا وكذا نهاية الحرب الباردة، أما في المجال الاقتصادي فقد حلت المنظمة العالمية للتجارة محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وكان ذلك في مدينة مراكش المغربية بتاريخ 1 جانفي 1995 التي كانت تهدف إلى المزيد من إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة الدولية وزيادة معدل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء. أما في المجال التكنولوجي فقد عرف العالم تطورا منقطع النظير من الأقمار الصناعية وشبكة الإنترنت والقنوات الفضائية وكل هذه الوسائل وغيرها جعلت العالم وكأنه قرية كونية صغيرة سميت بظاهرة العولمة. هذه الأخيرة التي قسمها العلماء إلى عدة أنواع أبرزها وأهمها العولمة الاقتصادية.

ونظرا لأهمية هذا النوع نحاول تسليط الضوء عليه مع إبراز ماهية العولمة الاقتصادية ونشأتها التاريخية وكذا أدواتها المختلفة التي تستخدمها في سبيل المزيد من الانتشار والتوسع وبلوغ أهدافها. ونخلص في الأخير إلى انعكاساتها على بلداننا العربية وأهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة وكذا التدابير والتوصيات المقترحة من طرف الباحث وذلك وفق المحاور التالية:

1- ماهية العولمة الاقتصادية ونشأتها التاريخية.
2- أهداف العولمة الاقتصادية وأدواتها.
3- انعكاسات العولمة الاقتصادية على البلدان العربية.
4 - أهم النتائج والتدابير والتوصيات.

1 ماهية العولمة الاقتصادية ونشأتها التاريخية:

1 -1 تعريف العولمة:

العولمة هي ترجمة للكلمة الإنجليزية globalization وتسمى باللغة الفرنسية mondialisation التي ظهرت أول ما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تفيد تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل. ووفقا لهذا المعنى، فإنه إذا نادت جماعة أو بلد إلى العولمة فهذا يعني أنها تريد تعميم نمط من الأنماط التي تخص هذا البلد أو الجماعة ليشمل العالم بأسره [1]

هذا ولا ننسى أن نشير إلى أن المصطلحات المقابلة للعولمة عربيا تعددت حيث نجد كلمات الكوكبة أو الكونية أو القولبة أو البلورة أو العالمية، ولكن كلمة عولمة هي الأكثر شيوعا واستخداما [2]

ولقد حاول الكثير من المثقفين والاقتصاديين والسياسيين في العالم التصدي لتعريفها وتحديد مظاهرها وآثارها وأنواعها.

ولقد كثر الجدل حول تحديد مفهوم العولمة تحديدا شاملا مانعا ويرجع ذلك إلى اختلاف إيديولوجيات الباحثين واعتقاداتهم الفكرية.

وتنقسم العولمة من حيث مجالاتها إلى عولمة اقتصادية وعولمة مالية وعولمة سياسية وعولمة ثقافية وعولمة اتصالية.[3] وقد تطرق الباحثون إلى تعريف كل نوع من هذه الأنواع المختلفة ولا يتسع المقام هنا للبحث في كل هذه الأنواع، بل يقتصر بحثنا على العولمة الاقتصادية.

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، دار الفكر الجامعي مصر 2006 ص115

[2] الدكتور عبد المطلب عبد الحميد العولمة الاقتصادية الدار الجامعية مصر 2006 ص 14

[3] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره ص 115

إن للعولمة الاقتصادية عدة تعاريف ويمكن الاشارة إليها فيما يلي:

أ- لقد عرفها بعض المفكرين [1] بأنها زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول على مستوى العالم من خلال زيادة حجم ونوعيات التبادل التجاري، سواء بالنسبة للسلع أم الخدمات بالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول المختلفة

ب - كما عرف آخرون [2] العولمة حسب النظرية السائدة بأنها تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحدة، الأمر الذي أدى إلى منافسة أشد وطأة وأكثر شمولية، ليس فقط في سوق السلع بل في سوق العمل ورأس المال أيضا.

ت - وتشير الانكتاد إلى أن العولمة هي المرحلة التالية من مراحل التدويل، حيت تتمثل أولى هذه المراحل في التجارة الدولية والمرحلة الثانية التي بدأت في السبعينيات، فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي وفي بداية الثمانينات بدأت المرحلة التالية وهي العولمة.

ث - وقد عرفتها الأمم المتحدة [3] على أنها التزايد المكثف لتدفقات السلع والخدمات ورأس المال والأفكار والمعلومات والسكان بين الدول وما يؤدي إليه من تكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود.

ج -ويعرفها البعض الآخر على أنها تعبير عن الأداة التحليلية التي يمكن من خلالها تحليل التغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي والتقدم التكنولوجي والاتصالات الحديثة التي تتبلور كميا في زيادة التجارة الدولية وتحركات رأس المال والعمال من خلال عبور القوميات.

نشير في الأخير إلى أن هناك تعاريف أخرى للعولمة الاقتصادية يمكن توضيحها من خلال الشكل 1

العولمة globalisation
تعميق مبدإ الاعتماد المتبادل لزيادة نسبة المشاركة وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال العولمة الإنتاجية والمالية
تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود في مجالات تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وانتشار المعلومات والأفكار
تحول العالم بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية إلى سوق واحدة بلا قيود وبلا حدود
مرحلة تاريخية متقدمة عن عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق وعالمية الإنتاج
ناتج مجموعة من الأسباب والخصائص الهامة للتنظيم الاقتصادي العالمي الجديد
تجليات لمظاهر اقتصادية تتضمن تحرير الأسواق والخوصصة وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي
ثورة اجتماعية وتكنولوجية تقودها تغيرات اقتصادية لتكون ما يسمى الاقتصاد الشبكي أو الاقتصاد المعرفي
التوسع المتزايد في تدويل الإنتاج
الأداة التحليلية لتحليل التغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي
المرحلة التالية من مراحل التدويل
السمة الرئيسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد التي تقوم بتوحيد قواعد السلوك في سوق بلا حدود ولا قيود

الشكل (1): التعريف بالعولمة الاقتصادية وخصائصها.

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد مرجع سبق ذكره ص 25

[1] نبيل حشاد الجات ومنظمة التجارة العالمية امم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي مكتبة الاسرة مصر 2001 ص 13

[2] عبد المطلب عبد الحميد العولمة الاقتصادية مرجع سبق ذكره ص 19

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية واخرون قضايا اقتصادية معاصرة سم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية مصر 2005/2004 ص 3

من خلال الشكل (1) الذي يوضح التعاريف المختلفة للعولمة الاقتصادية نجدها تعتمد على خمس قوى سياسية وهي[1]:

-حرية الاستثمار في أي مكان في العالم التي اقترنت بحرية انتقال رأس المال الخاص دون أي عوائق على المستوى العالمي

-حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم دون النظر إلى الجنسية أو السيادة الوطنية لأي بلد

-عالمية الاتصالات التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية

-عامية المعلومات التي نتجت عن تطور تقنيات وصناعة الكومبيوتر جنبا إلى جنب مع تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية

عالمية النمط الاستهلاكي وحرية المستهلك في الشراء من المكان الذي يختاره ويناسبه في العالم

1 -2 النشأة التاريخية للعولمة:

هناك اتفاق بين الباحثين والمثقفين والساسة على أن العالم يعيش في عصر ظاهرة العولمة. هذه الأخيرة التي يؤكد الباحثون على أنها ليست حديثة النشأة بل تمتد إلى مراحل تاريخية بالإضافة إلى أن هنالك اختلافا في تحديد المدة الزمنية لنشوء هذه الظاهرة.

فنجد أحد الباحثين يؤكد أن العولمة ليست ظاهرة جديدة بل هي قديمة قدم التاريخ وهي ليست ظاهرة اقتصادية أو سياسية أو تقنية أو معلوماتية فحسب بل هي ظاهرة تاريخية مستمرة تعبر عن رغبة الشمال في السيطرة على الجنوب.

وهناك باحثون آخرون يربطونها من بدايات تشكل المدينة ـ الدولة والحضارات القديمة ـ حيث إن الكثير تحدثوا عن ظاهرة التوسع باعتبارها العولمة، وبعضهم قال إن العولمة بدأت واستمرت عبر عصور مختلفة وحلقات متفاوتة وإن نقطة بدايتها هي فكرة المدينة الإغريقية. ونادى الرومان بالدولة التي يحكمها حاكم واحد. وهناك عدد من المفكرين الذين ربطوا نشوء ظاهرة العولمة بنشوء تطور الرأسمالية العالمية. وقد أكد البعض على أن العولمة بدأت منذ بدأ "كولومبس" و"دي جاما" في اكتشاف العالم منذ أكثر من 500 سنة مضت. فلقد نتج عن رحلاتهم وتنقلاتهم نقل التكنولوجيا والنباتات والحبوب والحيوانات والأمراض بأحجام كبيرة جدا لم تشهدها الإنسانية من قبل وربما من ذلك الوقت وإلى اليوم الحاضر.[1]

ويمكن التطرق في إطار الحديث عن النشأة التاريخية لظاهرة العولمة إلى النموذج الذي صاغه رولاند روبرتسون في دراسته المهمة للعولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي، حيث قسم النموذج إلى خمس مراحل وهي كما يلي:

1- 2 - 1 المرحلة الجنينية

واستمرت في أوروبا من بداية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر. وعرفت هذه المرحلة تأسيس المجتمعات القومية وإضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى وتعمقت فيها الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية على صعيد سلطة الحكم أو سلطة المجتمع.

1 -2 -2 مرحلة النشوء:

لقد امتدت هذه المرحلة في أوروبا من القرن الثامن عشر حتى عام 1870 حيث حدث خلال هذه الفترة تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية وحاجات مجتمعاتها، وزادت الاتفاقات الدولية بين البلدان المختلفة ونشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول وبدأ الاهتمام بموضع القومية والعالمية.

1 -2 -3 مرحلة الانطلاق:

وامتدت هذه المرحلة من عام 1870 إلى غاية عقد العشرينيات من القرن الماضي، حيث ظهرت مفاهيم كونية أفرزتها الحرب العالمية الأولى مثل المجتمع القومي ومناطق النفوذ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي. وحدث تطور هائل في عدد

[1] رضا عبد السلام انهيار العولمة الدار الجامعية الاسكندرية مصر 2002 ص 24

وسرعة الأشكال الكونية وظهرت الألعاب الأولمبية وجائزة نوبل.

1 -2 -4 مرحلة الصراع من أجل الهيمنة:

وقد امتدت هذه المرحلة من عقد العشرينيات حتى منتصف عقد الستينيات من القرن العشرين وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة التي بدأت في مرحلة الانطلاق ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها. وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم حوادث الحروب المدمرة التي استخدمت التقدم العلمي مثل ما حدث في إلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين.

1 -2 -5 مرحلة عدم اليقين:

بدأت مند عقد الستينيات وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينيات. وقد تم إدماج العالم الثالث في المجتمع الدولي وتصاعد الوعي الكوني في الستينيات، وحدث أول هبوط على سطح القمر وتعمقت القيم ما بعد المادية. وشهدت تلك المرحلة نهاية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة الذرية وازدياد عدد المؤسسات الكونية والحركات العالمية وظهور حركات الحقوق المدنية وازدياد الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية ونظام الإعلام الكوني، خصوصا في ظل استخدام أحدث التقنيات وأرخصها في التوصيل والانتشار. هذا كل ما يتعلق بالمراحل المختلفة لنموذج رولاند روبرتسون.

نشير في الأخير إلى أنه قد قام مفكر عربي بمحاولة أخرى لتقسيم نشوء ظاهرة العولمة، حيث قسمها إلى ثلاث قفزات أو ثورات كما يسميها: ([1])

أ- القفزة الأولى نحو العولمة:

بدأت قبل 5 قرون وهي تحتاج ليس فقط الى هجوم عسكري واحتلال أراضي الشعوب الأخرى كما حدث في أمريكا الشمالية والجنوبية وفي إفريقيا الغربية والهند بل أيضا القيام بعمليات إبادة واسعة النطاق لبعض الشعوب المراد التوسع في أراضيها في ذلك الوقت كانت مبادئ الدين ونشر المسيحية كثيرا ما تستخدم لتسهيل عملية التوسع الاستعماري.

ب- القفزة الثانية نحو العولمة:

بدأت قبل نحو قرن ونصف من الزمن فكانت تحتاج بدورها إلى هجوم عسكري واحتلال أراضي شعوب أخرى ولكن حركات الإبادة كانت في هذه المرة أقل شمولا وأكثر تمدنا كما أن استخدام المسيحية في خدمة الاستعمار كان أقل شيوعا من ذي قبل وحلت محله إيديولوجية نشر المدنية والحضارة.

ج- القفزة الثالثة نحو العولمة:

وقد مثل هذه القفزة أحسن تمثيل إتمام جولة الأورجواي فإنها تتم بوسائل إرغام دول العالم الثالث بالوسائل الاقتصادية للدخول في اتفاقيات دولية تحترم ظاهرها سيادة الدول دون أن يكون لهذا الاحترام أي صلة بالواقع. وكان أبرز هذه الاتفاقات اتفاقية الأورجواي ومنظمة التجارة العالمية حيث لا تستطيع الدول الصغيرة والفقيرة أن تمتنع عن الانضمام إلى هذه الاتفاقيات وهي بذلك تقع تحت الهيمنة الأمريكية.

2 -أهداف العولمة الاقتصادية وأدواتها:

2 -1 أهداف العولمة الاقتصادية:

في الحقيقة، نميز بين نوعين من الأهداف: أهداف معلنة وصريحة، وأهداف غير معلنة وخفية.

ويمكن حصر الأهداف المعلنة فيما يلي[(1)]:

- تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال.

- زيادة الإنتاج وتهيئة فرص النمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي.

- زيادة حجم التجارة العالمية. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي.

- زيادة رأس المال في العالم بالاستعمال الأفضل للعمال دون الإنتاج المرتفع.

[1] عبد القادر عزوز العولمة واثارها على السيادة الوطنية رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد جامعة حلب سوريا 2004/2003 ص 20

هذه هي أهم أهداف العولمة الاقتصادية، طبعا في نظر المؤيدين لها.

والشيء الملاحظ هنا أن أهداف العولمة المعلنة المذكورة أعلاه تتوافق مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة وكذا أهداف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لكن رغم ذلك فإن هذه الأهداف لم تتحقق في دول العالم الثالث على أرض الواقع بل بقيت حبرا على ورق رغم أن عمر البنك العالمي وصندوق النقد الدولي يقارب 70 عاما.

أما عن الأهداف غير المعلنة فيمكن حصرها فيما يلي [1]:

- التحكم في مركز القرار السياسي في دول العالم لتحقيق المصالح الأمريكية والأوربية.

- هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد العالمي بوسائل منها الاحتكارات والشركات الكبرى.

- تعميق الخلاف بين الدول والحضارات والمجموعات البشرية المختلفة والاتفاق على خطط معينة للصراع على المصالح.

- فرض السيطرة العسكرية والثقافة الغربية على الشعوب النامية بقصد نهب مواردها وثرواتها.

-القضاء على المشاعر الوطنية والهوية الثقافية وربط الإنسان بالعالم لا بالدولة لإسقاط هيبة الدولة.

2 -2 أدوات العولمة ومحركاتها:

هناك الكثير من الأدوات والمحركات للعولمة الاقتصادية التي تستخدمها في سبيل زيادة توسعها وانتشارها وبلوغ أهدافها، نذكر أهمها فيما يلي:

2 -2 -1 الشركات متعددة الجنسية:

تعتبر الشركات متعددة الجنسية أو ما يسمى بالشركات العابرة للقارات القوة المحركة للعولمة بشكل عام ولعولمة الإنتاج بشكل خاص فهذه الشركات التي تواجه ركودا في الطلب وارتفاعا حادا في تكلفة الإنتاج تنقل قواعد إنتاجها إلى الدول النامية، حيث تعرف أسواق السلع والخدمات نموا كبيرا بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية والتسهيلات التي تمنحها الدول النامية لهذه الشركات العملاقة.[2] كما أن الأيدي العاملة رخيصة والمواد الأولية متوفرة لدى البلدان النامية مما يعود بالربح والمنفعة على الشركات العالمية.[3] فهذه الأخيرة تتميز بضخامة حجمها واستثماراتها بحيث تستحوذ على 80 بالمئة من إجمالي مبيعات العالم. وقد ازداد حجم مبيعات الشركات متعددة الجنسية من 5503 مليار دولار عام 1990 إلى 13564 مليار دولار عام 2001. كما بلغت قيمة مبيعات لأكبر 100 شركة متعددة الجنسية 2509 مليار دولار ممثلة ما نسبته 16 بالمئة من إجمالي مبيعات كل الشركات المنتسبة إلى الاقتصاد العالمي عام 2000. كما تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق الذي يغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم بما لها من إمكانيات هائلة في السوق وفروع وشركات تابعة لها في مختلف العالم.

وتشير التقديرات إلى أن عدد الشركات متعددة الجنسية يقارب 65 ألف شركة ونحو 850 ألف شركة أجنبية تابعة لها في شتى بقاع العالم. وكانت الدول المتقدمة صناعيا موطنا لقرابة 77 بالمئة.

من إجمالي الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية [4].

2 -2 -2 صندوق النقد الدولي:

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء ([4]).

---

[1] احمد فايق امداف العولمة الاقتصادية وادواتها متاح على الموقع www. Ahewar .org/debat/ show.art.asp/aid /134499. تاريخ الاطلاع: 2015/04/25

[2] عبد الهادي الرفاعي واخرون العولمة وبعض الاثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها مجلة تشرين جامعة تشرين المجلد 27 العدد 1 2005 ص198

[3] يوسف حسن يوسف مرجع سبق ذكره ص 23

[4] د. ناصح البقمي ادوات العولمة الاقتصادية متاح على الموقعwww.denana.com تاريخ الاطلاع: 2015/04/27

لقد أنشئ صندوق النقد الدولي في عام 1945 بموجب اتفاقية بريتون وودز الموقعة من نحو 44 دولة إلا أن عدد الدول الأعضاء وصل سنة 1995 إلى 179 دولة في حين بلغ عدد موظفيه 2150 شخص. ويعتبر صندوق النقد الدولي إحدى الأدوات المكونة للعولمة الاقتصادية الذي يعمل على تحقيق الاستقرار النقدي العالمي.

2 -2 -3 البنك الدولي:

لقد أنشئ هذا البنك في إطار تكوين النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية بريتون وودز ذلك بهدف الحاجة إلى مؤسسة اقتصادية تمنح قروضا طويلة الأجل لتكمل عمل صندوق النقد الدولي. ويعتبر البنك الدولي مؤسسة اقتصادية عالمية مسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. ومن هذا المنطلق، فإن مسؤوليته تنصب على التنمية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين الخاص والعام. وهو يكمل عمل الصندوق، لكن البنك الدولي يركز على الفترة الطويلة، إلا أنه يشترط بالنسبة إلى عمليات التكييف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت التي هي من مهام صندوق النقد الدولي، أي تخفيض معدل التضخم وخفض عجز الميزانية وتصحيح سعر الصرف باعتبارها شروطا تمهيدية لكي تنجح عمليات التكييف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل.

نشير في الأخير إلى أن البنك الدولي قد ركز نشاطه في المراحل الأولى لإنشائه على الدول المتقدمة، خاصة الدول الأوربية منها، مساهمة منه في إعادة بناء اقتصادها. كما أن أول دولة استفادت من هذا البنك هي فرنسا بمبلغ قدره 250 مليون دولار. وعندما انتهى من ذلك ركز نشاطه بعد ذلك وإلى الوقت الراهن على تمويل التنمية في الدول المتخلفة وبهذا الوضع يمكن لنشاط البنك الدولي أن يكمل الأهداف الأساسية لنشاط صندوق النقد الدولي ويساعد على الاستقرار الدولي في تمويل التنمية.

2 -2 -4 المنظمة العالمية للتجارة:

لقد كانت فكرة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة تعود إلى مداولات بريتون وودز الذي أقر إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لكن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت إنشاءها في ذلك الوقت بحجة أنها يمكن أن تنازع الكونغرس الأمريكي في صلاحياته في توجيه التجارة الدولية. وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ التدابير اللازمة ودعت إلى مؤتمر دولي في جنيف عام 1947 للمداولة حول التجارة الدولية. وفي هذا المؤتمر تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الـ gatt وقد شارك في توقيع هذه الاتفاقية 23 دولة. وبدأت في مزاولة نشاطها بدءا من جانفي 1948 كما عرفت هذه الاتفاقية 8 جولات آخرها جولة أوروجواي التي دامت 8 سنوات وتوجت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة. وهذا في مدينة مراكش المغربية. وقد حلت محل الجات ابتداء من 1 جانفي 1995 وأصبحت إحدى الركائز الأساسية في نظام العولمة الاقتصادية باعتبارها المشرفة الرئيسية على نظام التجارة في النظام العالمي الجديد تمارس دورا رئيسيا في تحويل الاقتصاديات المحلية المنغلقة على نفسها إلى اقتصاديات مفتوحة ومندمجة في الاقتصاد العالمي.

2 -2 -5 العقوبات الاقتصادية[1]:

تفرض هذه الاتحادات على الدول النامية سياسات اقتصادية رأسمالية تصب في مصلحة تلك الاتحادات وتؤدي إلى عولمة اقتصاديات الدول النامية ومن الأمثلة على ذلك نجد الاتحاد الأوربي الذي يضم الدول الأوربية، ونجد اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

2 -2 -6 وسائل الإعلام:

لقد أطلق الغرب نحو 500 قمر اصطناعي تدور حول الأرض. وهذا يدل على التقدم التقني المذهل في مجال البث الإعلامي وانتشرت الفضائيات. ونتيجة لحملات الإعلان والإعلام المكثف أصبح الناس على المستوى العالمي يستهلكون ما لا يحتاجونه ويطلب منهم الزيادة في الاستهلاك وهذا من أجل أن تبقى عجلة الصناعة الغربية الرأسمالية في حركة وتطور.

2 -2 -7 شبكة المعلومات الدولية:

لقد ظهرت الإنترنت في أمريكا لأول مرة وهي إبداع أمريكي ومن ثم فهي تسوق أفكار الغرب وتجارته ورموزه وأكثر المعلومات على هذه الشبكة بلغات غربية فيها للغة الإنجليزية نصيب الأسد. من جهة أخرى، أتاحت هذه الشبكة عولمة المعلومات والأفهام والأفكار بالإضافة إلى أن التجارة على هذه الشبكة تزداد وتتطور يوما بعد يوم كما أن هذه الشبكة أصبحت من الوسائل الإعلامية المهمة مما يساهم في نشر العولمة الاقتصادية.

إذن كل هذا يتعلق بأهم أدوات العولمة الاقتصادية التي تستخدمها في بلوغ أهدافها الخفية -غير المعلنة صراحة -بل هناك من الأدوات السابق ذكرها ما يمكن اعتباره كمحركات للعولمة مثل الشركات متعددة الجنسية والقنوات الفضائية بل لهما تأثير كبير في بروز العولمة.

نشير في الأخير إلى أن للعولمة بصفة عامة وللعولمة الاقتصادية بصفة خاصة آثارا وانعكاسات على دول العالم سواء المتقدمة منها أم الدول النامية، ومنها الدول العربية. وسوف نحاول تسليط الضوء على انعكاسات العولمة على دول الوطن العربي.

3 -انعكاسات العولمة الاقتصادية على الدول العربية:

ينتج عن العولمة الاقتصادية الكثير من الآثار الإيجابية منها والسلبية ويرجع الكثير من الباحثين والمفكرين سلبية أو إيجابية الآثار الناتجة عن العولمة إلى مدى قدرة الدولة على فهم الظاهرة ودراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي وإلى مدى إعداد الدراسات والقوانين وتهيئة الكوادر والإطارات المؤهلة. وذلك بهدف تعظيم مكاسب هذه الظاهرة والتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية.

والآن نحاول الإشارة إلى الآثار الناتجة عن العولمة السلبية منها والإيجابية.

3 -1 الآثار السلبية:

يمكن حصر الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية في النقاط التالية:

3 -1 -1 تفاقم ظاهرة البطالة:

تشير الدراسات والتجارب إلى أن هناك علاقة ارتباط قوية بين تزايد الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية وتفاقم وزيادة معدل البطالة وخاصة مع تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي ومع الدخول في اقتصاد السوق إضافة إلى ضعف النقابات العمالية ومن جهة أخرى غياب أو عدم تشكيل المجتمع المدني في تلك البلدان بالكيفية اللازمة. ومع التطور المذهل للثورة التكنولوجية أدت إلى ارتفاع معدل البطالة في الدول النامية ومنها الدول العربية.

وقد مست ظاهرة البطالة في الدول العربية عدة فئات وعدة وظائف منها ما يلي:

- البطالة بين المتعلمين والمهنيين وأصحاب الاختصاصات. ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة حيث يؤدي إلى هجرة هؤلاء العاطلين والقادرين على العمل إلى خارج أوطانهم الأصلية بحثا عن عمل يناسبهم، مما يفقد الدول العربية أغلى مواردها ومن ثم إحداث ما يسمى باستنزاف العقول.
- البطالة في القطاع العام والوظائف الحكومية وذلك إما عن طريق تسريح وطرد الكثير من العمال من القطاع العام بشكل مباشر أو عن طريق بطالة مقنعة.
- وقد أظهرت الإحصائيات الدولية أن عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي بلغ نحو 16 مليون عام 2005 وقد وصل إلى 25 مليون عام 2010 ومن المحتمل أن يقفز إلى 80 مليون عام 2020 [1] أي ما يعادل أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان آلا وهي جمهورية مصر العربية.
- وتشير بعض الدراسات الرسمية إلى أن نسبة البطالة في الأردن تقدر بـ 14.5 في المئة بينما تقدر بـ 8.5 في المئة في سوريا و32.5 في المئة في موريتانيا و9.9 في المئة في المغرب. أما في الجزائر فقد قدرت بـ 23 في المئة وفي تونس 14 في المئة. أما في مصر وليبيا فقد قدرت بـ 21 في المئة.

[1] بحث حول مشكل السكن الذي يهدد اليموغرافيا متاح على الموقع: www.startimes.com

- في حين، تنخفض نسبة البطالة في الدول الخليجية حيث بلغت 10.5 في المئة [1]

- نشير في الأخير إلى أن هذه الإحصائيات المتعلقة بنسبة البطالة تخص عام 2010

إن منظمة العمل الدولية تقدر أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة 1 في المئة سنويا تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بمعدل 2.5 في المئة أي نحو 115 مليار دولار وهو ما يعني ارتفاع المعدل السنوي للبطالة وتفاقمها وارتفاع حجم الخسائر السنوية إلى أكثر من 170 مليار وأن المبلغ يمكن أن يوفر نحو 9 ملاين فرصة عمل وبالتالي تخفيض معدلات البطالة في الوطن العربي [2]

3 -1-2زيادة حدة الفقر :

تشير الإحصائيات إلى أن عدد سكان العالم عام 2010 يتعدى 6 ملايير نسمة يعيش 5 ملايير نسمة في بلدان فقيرة منها الدول العربية كما تسيطر الدول الغنية المتقدمة على 80 في المئة من إجمالي الدخل العالمي. وقد قدرت إحصائيات البنك الدولي أن 18 في المئة من سكان العالم الثالث هم من أفقر شعوب العالم الثالث وأن 33 في المئة هم من الفقراء على أساس أن الحد الأعلى للفقر هو 1 دولار في اليوم.[3]

ولقد كان لبرامج الإصلاح والتعديل الهيكلي المدعومة من موارد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي انتهجتها الكثير من الدول العربية ومنها الجزائر آثار سلبية كبيرة على الجهود التنموية بحيث تخلت الدول عن الدعم الموجه للمواد الغذائية الأساسية وواسعة الاستهلاك ثم تخفيض الإنفاق الاجتماعي بالإضافة إلى الخوصصة والانكماش الذي أدى إلى تقليص فرص العمل وتسريح عدد كبير من العمال، وقد أدى كل ما سبق إلى تراجع الناتج المحلي للدول العربية وازداد الفقر بهذه البلدان.

نشير إلى أن التقدم التكنولوجي الذي عرفته البشرية أدى إلى زيادة الإنتاج للسلع الاستهلاكية الغذائية الأساسية بنسبة أكبر من 110 في المئة من الحاجات العالمية ورغم ذلك هناك 30 مليون شخص يعاني من سوء التغذية.

كما تشير بعض الدراسات إلى أنه في عام 1960 كان هناك 20 في المئة الأغنى في العالم يملكون أكثر من 30 مرة من أولئك الـ 20 في المئة الأفقر. وكان ذلك يعتبر أمرا خطيرا لكن بدلا من تحسن الأوضاع تفاقمت بشكل أكبر حيث لم يعد اليوم الأغنياء بالنسبة للفقراء أكثر من 30 مرة فحسب بل وصل إلى 82 مرة[4]

وهكذا نرى أن العولمة أدت إلى زيادة حدة الفقر بالدول النامية ومنها الدول العربية وكأن هدفها عولمة الفقر.

3 -1 -3 اختفاء الطبقة الوسطى في المجتمعات العربية:

هناك عوامل في ظل العولمة الاقتصادية تؤدي إلى اختفاء الطبقة الوسطى نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في هذه البلدان فمع تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي والخوصصة والتحول نحو اقتصاد السوق ونمو الطبقات الطفيلية والطبقة الرأسمالية وتزايد المعاملات في مجالات الاقتصاد الخفي والموازي والأعمال غير المشروعة وغسيل الأموال كلها أدت إلى ظهور طبقات مرتفعة الدخول حلت محل الطبقات الوسطى، بحيث إن جزءا منها تحول إلى الطبقة الأعلى، وخاصة إذا دخل في الأعمال غير المشروعة والفساد والجزء الآخر تحول إلى الطبقات الفقيرة نتيجة لانخفاض الدخول الحقيقية وضعف القدرة الشرائية على مواجهة تكاليف المعيشة والارتفاع الفاحش في الأسعار وبالتالي تزداد عوامل اختفاء الطبقة الوسطى عبر الزمن في ظل العولمة الاقتصادية، خاصة أن النمط السائد للتنمية هو النمو الاقتصادي الذي لن يحدث إلا بوجود درجة مرتفعة من اللامساواة وغياب العدالة في توزيع الدخول من منطلق مفهوم خاطئ لدى القائمين على الساسة الاقتصادية وهو أن أصحاب

[1] محمد محمود يوسف، مثلث مترابط الاضلاع نزيف العقول والبطالة والفساد ،متاح على الموقع: www.globalarabnetwork.com تاريخ الاطلاع 2015/05/04

[2] الدكتور عبد الهادي الرفاعي واخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص 205

[3] احمد محمود ابو زيد، رؤية اسلامية لمواجهة البطالة، متاح على الموقع: www.alukah.net/culture/1519 -تاريخ الاطلاع 2015/05/06

[4] الدكتور عبد الهادي الرفاعي واخرون، المرجع السابق نفسه، ص

الدخول المنخفضة أي الفقراء لا يدخرون وبالتالي فهم عبء على التنمية[1].

3 -1 -4 تدمير الصناعات الناشئة:

تساهم العولمة إلى حد كبير في تدهور الصناعات الناشئة المحلية وتدميرها والقضاء عليها بحكم أن الصناعات في الدول العربية تكون فتية ووليدة ولا تستطيع منافسة الشركات العالمية العملاقة التي تملك خبرة كبيرة في هذا المجال. وقد حذرت منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من الجوانب السلبية التي قد تؤثر على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة تطبيق اتفاقية التجارة العالمية[2].

ومن أبرز مظاهر التدمير للصناعات المحلية ما تعمد إليه الشركات العملاقة من سياسة الاحتكار والإغراق في أسواقنا العربية بمنتجاتها وتحول دون وصول صادراتنا إلى أسواقها كما أنها تسعى لامتلاك خطوط الإنتاج والصناعات في الدول المراد تدميرها اقتصاديا.

كذلك نجد النزاع الأوروبي الأمريكي المتعلق بتجارة الموز حيث لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض عقوبات على شركاتها بسبب تفضيل الاتحاد الأوروبي حيث قامت هذه الشركات باستيراد الموز من المستعمرات الفرنسية والإنجليزية وعدم استيراده من دول أمريكا اللاتينية رغم أن سعره منفض في تلك البلدان.

3 -1 -5 التدهور البيئي[3]:

يؤدي النمو والتطور الهائل للتجارة العالمية إلى تدهور المحيط البيئي إما عن طريق استنزاف وإتلاف الأراضي الزراعية وقطع الأشجار أو عن طريق الاستغلال المفرط للموارد الباطنية الذي يؤدي إلى تلويث المياه الباطنية وعلى سبيل المثال ما نشاهده اليوم من استغلال للغاز الصخري من طرف الشركات متعددة الجنسية في الصحراء.

إذن كل هذا يتعلق بانعكاسات العولمة الاقتصادية السلبية على الدول العربية لكن رغم هذه السلبيات التي ذكرناها هناك أيضا آثار إيجابية مفيدة لدول العالم العربي.

-2 الآثار الإيجابية:

يمكن تلخيص الآثار الإيجابية للعولمة الاقتصادية في النقاط الآتية:

- زيادة فرص تصدير الدول العربية التي تملك فيها ميزات نسبية كالبيتروكمياويات في الدول الخليجية إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

- تشكيل المنافسة الدولية وارتفاع أسعار المواد الغذائية الزراعية المستوردة من الدول المتقدمة حافزا على تحسين الإنتاج الزراعي والصناعي في الدول العربية مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في تلك البلدان.

- الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الدول العربية خاصة إذا استطاعت هذه البلدان توجيهه نحو القطاعات المنتجة.

- تخفيض التعريفة الجمركية أو إزالتها يؤدي إلى الانخفاض في أسعار السلع المستوردة ومن ثم زيادة القدرة الشرائية للأفراد.

- تشجيع وانتقال التكنولوجيا وسرعة استيعابها من طرف الدول النامية ومنها الدول العربية.

4 -أهم النتائج والاقتراحات والتوصيات:

4 -1 النتائج:

مما سبق يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1- إن ظاهرة العولمة لم تكن حديثة النشأة بل تعود نشأتها إلى فترات تاريخية سابقة لكن الشيء المميز في الوقت الراهن أنها كثيرة الانتشار وقدرتها على التأثير في مجالات مختلفة.

[1] الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 238

[2] د صالح بن عمر، العولمة الاقتصادية، متاح على الموقع:
www.ikhawnwiki.com

[3] د.خالد حسب الله، العولمة الاقتصادية ومخارطها، متاح على الموقع:
www.uaes.ae/ub/showthread.php

2- إن التوسع الكبير الذي عرفته الشركات متعددة الجنسية خلال نهاية القرن العشرين والثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة لعبتا دورا كبيرا في انتشار وتوسع العولمة بصفة عامة والعولمة الاقتصادية بصفة خاصة.

3- أدت العولمة الاقتصادية إلى انهيار الكثير من الاقتصاديات بسبب المضاربات المالية وخير دليل ما حدث في الاقتصاد المكسيكي واقتصاديات جنوب شرق آسيا.

4- أدت العولمة الاقتصادية إلى تفاقم ظاهرة البطالة في الدول النامية وخاصة في الدول العربية وذلك من خلال تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وانتهاج عملية الخوصصة ومن ثم تسريح عدد كبير من العمال.

5- أدت العولمة الاقتصادية إلى زيادة حدة الفقر في الدول النامية ومنها الدول العربية.

6- أدت إجراءات منظمة التجارة الدولية التي تعتبر أداة من أدوات العولمة الاقتصادية كإلغاء أو تقليص الدعم الزراعي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الضرورية والواسعة الاستهلاك في بلد المنشإ وعادة ما تكون دول صناعية متقدمة مما يؤدي إلى زيادة سعرها في البلد المستورد وعادة ما تكون دول نامية ومنها الدول العربية.

7- اتجاه معدل التبادل التجاري الدولي لصالح الدول الصناعية على حساب الدول النامية ومنها الدول العربية بحيث هذه الأخيرة تركز على تصدير المواد الخام ذات الأسعار المنخفضة وتستورد المنتجات تامة الصنع ذات الأسعار المرتفعة وهو ما يزيد من اتجاه معدل التبادل التجاري في صالح الدول الصناعية المتقدمة.

8- ساهمت العولمة وساعدت على انتشار الفساد المنظم والجريمة وتجارة المخدرات والأسلحة.

9- للعولمة تأثيرات كبيرة على الموارد البشرية وذلك من خلال تقليص الإنفاق على الخدمات العامة كالصحة والتعليم كذلك من خلال تخفيض الأجور بالإضافة إلى إضعاف النقابات العمالية التي تطالب بحقوق الموارد البشرية.

10- تعمل العولمة على تهميش الهوية الوطنية والثقافية كتمهيد من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية.

4 -2 الاقتراحات والتوصيات:

يمكننا على ضوء النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة أن نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات للدول العربية التي نعتقد أنها في حالة أخذها بنظر الاعتبار من شأنها أن تقلل من الآثار السلبية وتزيد من تعظيم الآثار الإيجابية للعولمة على بلداننا العربية ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- العمل على التعاون المشترك بين الدول العربية وتفعيل التعاون خاصة من خلال منظمة التجارة العربية الحرة وتمهيدا لإنشاء تكتل اقتصادي عربي وإصدار عملة عربية موحدة ولتكن الدينار العربي من شأنه أن يجعل هذه الدول كتلة واحدة تكون لها مكانة بين الأمم ومن جهة أخرى تصبح لهذه الكتلة قوة تفاوضية قوية من شأنها أن تعكس النمو والتطور والرخاء لأفراد مجتمعاتها لأننا نعيش اليوم في عالم لا مكان للكيانات الصغيرة فيه.

2- فتح الحدود بين الدول العربية وتجاوز الخلافات السياسية وذلك من خلال رفع التأشيرة وترك أفراد الدول العربية تنتقل بكل حرية داخل أوطانها كما هو معمول به في الوقت الراهن في دول الاتحاد الأوروبي وهذا من شأنه أن يقلل من نسبة البطالة داخل الوطن العربي.

3- الاهتمام أكثر بالبحث العلمي وإعطاؤه أهمية كبيرة لأن الأمم تتقدم بالعلم والمعرفة وليس بكمية الموارد المادية التي تملك فقط.

4 - العمل أكثر في المشروعات الزراعية المشتركة بحكم أن الدول العربية تمتلك مساحات شاسعة صالحة للزراعة وغير مستغلة وذلك حتى تضمن على الأقل الغذاء لسكانها وبالتالي تخفيض ميزانية الاستيراد من المواد الغذائية، خاصة أن أسعار هذه المواد سوف ترتفع أكثر في الأسواق العالمية في السنوات المقبلة نتيجة رفع الدعم من طرف الدول الذي يدخل في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

5 - العمل على تشجيع الاستثمارات بين الدول العربية عوضا من الاستثمار في الدول الرأسمالية الغربية بالإضافة إلى تشجيع حرية انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة المدربة بين هذه البلدان.

6- العمل أكثر على تدريب الموارد البشرية في مجال الإعلام والاتصال والمعلوماتية حتى تحسن استخدام التكنولوجيا.

7 - العمل أكثر على زيادة حجم التجارة البينية للدول العربية.

تقليل الاستيراد من العالم الخارجي.

قائمة المراجع

1-رضا عبد السلام، انهيار العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002

2- الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006

3- عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون، قضايا اقتصادية معاصرة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر، 2005/2004

4- نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006

5- يوسف حسن يوسف، العولمة والاقتصاد الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر 2010

6- رضا عبد السلام، انهيار العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002

7- د حاسم زكريا الطحان وآخرون، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010

8- عبد القادر عزوز، العولمة وآثارها على السيادة الوطنية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2004/2003

9- نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أمم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مكتبة الأسرة، مصر، 2001

10- عبد الهادي الرفاعي وآخرون، العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها، مجلة تشرين، جامعة تشرين، المجلد 27، العدد 1

11- سعد عبد الخالق محمود، قوى العولمة وحتمية التكامل العربي، مجلة الوحدة العربية، العدد 26، 2002

12- حاسم محمد زكريا، العولمة والقوى الآسيوية الكبرى اليابان والصين دراسة تحليلية موجزة مجلة دراسات استراتيجية، مركز البحوث الاستراتيجية، دمشق، سوريا، العدد (12 -22) ، 2007

13- د صالح بن عمر، العولمة الاقتصادية. متاح على الموقع: www.ikhwanwiki.com

تاريخ الاطلاع يوم 2015/04/18

14-أحمد محمود أبو زيد رؤية إسلامية لمواجهة البطالة، متاح على الموقع: www.alukah.net/culture/o/1519

15-محمود يوسف، مثلث مترابط الأضلاع نزيف العقول والبطالة والفساد. متاح على الموقع: www.globalarabnetwork.com

16-د ناصح البقمي، أدوات العولمة. متاح على الموقع: www.denana.com

17 -ناجي الغزي، أثر العولمة على البطالة في الدول العربية. متاح على الموقع: www.najialjhezi.com :

18-مصطفي قطبي متى تتقلص خارطة الفقر في العالم العربي. متاح على الموقع: www.mepanorama.net/215888

19-شاكر كريم القيسي، مخاطر العولمة الاقتصادية على الدول النامية ومنها وطننا العربي. متاح على الموقع: www.albasrah.net/ar_articles_2013/0513/sharkr_220513.htm

20-مبارك عامر مفهوم العولمة ونشأتها. متاح على الموقع:

www.saaid.net/doat/mubarak/5.htm

21-المهندس أبوبكر عساف، العولمة وآثارها المدمرة على البلاد الإسلامية والعالم. متاح على الموقع:

www.al-waie.org